تقرير للمنتدى الاجتماعي العالمي

في 12 ديسمبر ، وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون الإشراف على التقاعد والمعاشات التقاعدية. حدث هذا خلال قمع قاس ضد حشد من العمال النشطين والمتقاعدين في الشوارع المحيطة بمبنى السلطة التشريعية. وركزت الشرطة على اعتقال المتظاهرين وقادة نقابة عمال الإدارة الوطنية للكهرباء. كان الغرض هو أخذ رهائن حتى يتمكن وزير الداخلية من التفاوض على التخلي عن الشوارع مقابل حريته.

في اليوم التالي ، أعطى مجلس النواب ، بعد عدة محاولات لجمع النصاب القانوني اللازم وفي مواجهة مظاهرة ضخمة للعمال ، موافقته على مشروع القانون دون قراءته أو مناقشته في جلسة استمرت أقل من 15 دقيقة. وفي فترة ما بعد الظهر، أصدر رئيس الجمهورية القانون.

والهدف من القانون، بذريعة الإشراف على استثمارات مختلف صناديق التقاعد وحمايتها، هو إتاحة هذه الأموال لتمويل الدين العام للدولة، التي لا تحترم مساهماتها القانونية في هذه الصناديق، ورسملة نفس الشركات الخاصة التي تستغل العمال وتتجنب في كثير من الحالات تسجيل موظفيها في الضمان الاجتماعي أو المتأخرين في سداد ديونهم. المساهمات في صناديق التقاعد. غرض آخر هو استخدام آلية النهب هذه لإضعاف صناديق التقاعد وفتح الأبواب أمام شركات إدارة صناديق التقاعد الخاصة ، والتي تسببت في الكثير من الضرر للعمال في العديد من بلدان قارتنا الأمريكية.

كان الإلحاح ، الذي انتقدته قطاعات واسعة من المجتمع والصحافة ، بسبب التزام الحكومة تجاه صندوق النقد الدولي بالموافقة على القانون خلال شهر ديسمبر ، حيث مكن تحقيق هذا الهدف من أخذ ديون جديدة مع منظمات الائتمان الدولية ، والتي كانت محظورة بسبب مستويات المديونية المرتفعة للغاية التي وصلت إلى الفترتين الرئاسيتين السابقتين لحزب كولورادو (نفس الفترة التي كانت لا تزال في السلطة). يحتفظ كرئيس فخري للطاغية الراحل ألفريدو ستروسنر).

لا تقتصر التهديدات للطبقة العاملة على هذا. ومن الالتزامات الأخرى مع صندوق النقد الدولي قانون لإصلاح مهنة الخدمة المدنية من شأنه أن يؤدي إلى تخفيضات كبيرة في الحقوق التي اكتسبها الموظفون العموميون وتسريح أعداد كبيرة من الموظفين، متنكرا في كثير من الحالات في شكل تقاعد مبكر طوعي. ويجب أن يضاف إلى ذلك خطط مرونة العمل التي أعلنها وزير العمل والعمالة والضمان الاجتماعي قبل بضعة أشهر.

على الرغم من الهزيمة التي منيت بها، لم تستسلم الطبقة العاملة. في اجتماع أعقب الأحداث المذكورة أعلاه، تقرر مواصلة النضال، وتنظيم مؤتمر موحد لجميع المنظمات النقابية والتحضير لإضراب عام يتم الدعوة إليه إذا اقتضت الظروف ذلك، وهو أمر مرجح جدا.

إن الأحداث الوطنية الأخيرة، إضافة إلى الظروف التي تمر بها البلدان المجاورة، تجعل القيادة النقابية والاجتماعية تدرك تدريجيا أن ما نمر به في البلاد ليس شيئا غريبا بل هو جزء من الهجمة العالمية لرأس المال ضد الطبقة العاملة، وأن المنطق والتصريحات في هذا الصدد تسمع أكثر فأكثر. إن شعورا بالتضامن الطبقي الأممي، الذي كان غائبا من قبل، بدأ يتشكل.

أوسكار هيريروس حاجب
مسؤول عن قطاع المتقاعدين للعمل النقابي الطبقي. باراجواي
26/12/2023